



طابور التزود بالوقود يتخطى مرمي البصر في الحديدة، مايو / أيار ٢٠١٤. عدسة: تشاد أندرسون / أوكسفام

# اليمن في أزمة

كيف يستطيع اليمن الصمود أمام أزمة الوقود وتأمين مستقبله

اليمن في أزمة مستمرة؛ إذ يعيش أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر، ويحتاجون بشدة إلى المساعدات الإنسانية. بل إن نقص الوقود، والفساد، والبطالة، والعنف، أضحت كلها جزءاً من حياتهم اليومية. وبدأت الآن أزمة جديدة تتكشف، حيث قاربت إمدادات الوقود على النفاد، فارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً كبيراً، وأصبحت المياه عسيرة المنال. هذا النقص في الوقود والتضخم السريع، أصابتا المجتمعات، في شتى أنحاء البلاد بصدمات متتالية.

ملايين اليمنيين يقعون الآن فريسة للجوع، ويشربون مياهًا غير آمنة للشرب، ويزداد سقوطهم في فجوات شبكة ضمان اجتماعي غير كافية، فيتحملون العبء الأعظم لأزمة الوقود.

لذلك، يتعين على الحكومة اليمنية والمانحين أن يعالجوا الآثار الإنسانية المباشرة، بالتوازي مع الأسباب الجذرية لأزمة الوقود، فيزيدوا توفير الرفاه الاجتماعي، تزامناً مع إجراء إصلاحات مالية حكومية، لضمان الأمان لكل اليمنيين، واستقرار البلاد، والتحول السياسي.



OXFAM

## 1 أزمة الوقود

استولت على اليمن أزمة وقود خانقة، مهددت حياة الجوعى، وحرمت مجتمعات بأسرها من المياه، وجعلت أمن البلاد نفسه في خطر. حلت باليمنيين تلك الأزمة وهم يعانون أصلاً من أزمة طال أمدها، جعلت أكثر من نصفهم يعيش تحت خط الفقر، في احتياج عاجل للمساعدات الإنسانية<sup>١</sup>. فقد اختفى السولار من محطات الوقود منذ أكثر من ستة أشهر نتيجة التزايد الكبير في الفساد، والهجمات التي شنت على خطوط الأنابيب.

هذا الوضع مرشح لأن يزداد سوءاً، إذ يعتمد المجتمع اليمني على الوقود اعتماداً كبيراً، لا في النقل وإعداد الطعام فحسب، بل وفي ضخ المياه للرري والاستهلاك المنزلي أيضاً.

كذلك يعتمد اليمن، في أكثر من ٥٠ بالمائة من عائداته، على النفط<sup>٢</sup>. غير أن تزايد عدد هجمات على البنية التحتية النفطية في الأشهر الأخيرة أدى إلى تقليص كبير في قدرات اليمن، إذ حدّ كثيراً من تدفق الأموال على خزينة الدولة. تلك العائدات كانت تتيح للحكومة، في السابق، الحفاظ على دعمها السخي للوقود<sup>٣</sup>، فكانت تتيح السولار للجمهور بسعر ١٠٠ ريال يمني (٠,٤٦ دولار أمريكي) للتر الواحد، فيما بعد أحد أقل الأسعار، والدعم الأكثر سخاءً للوقود في العالم. هذا الدعم كلف الحكومة اليمنية ٣,٠٧ مليار دولار في ٢٠١٣، أي ما يساوي نحو ٣٠ بالمائة من دخل الدولة.

ولكن الحكومة قالت إنها لم تعد قادرة على استيراد الوقود مع الإبقاء على الدعم. وهو ما أدى إلى حالات عديدة من نقص الوقود، وازدهار السوق السوداء، مما أفضى إلى ارتفاع أسعار السولار بنسبة تصل إلى ٤٠٠ بالمائة، ليصبح في غير متناول معظم اليمنيين.

بدأ الوقود يعود إلى الأسواق نوعاً ما، ولكن مع ما يتوقع لليمن من أن تصبح مستوردًا لكل احتياجاتها من النفط في غضون الأعوام القليلة القادمة، فمن المتوقع أيضاً أن عجز الموازنة ونقص الوقود سيزداد سوءاً.

يعي اليمنيون ذلك تماماً، حيث بدأ السكان في تخزين الوقود تحسباً للأزمة التالية، فلم تجد محطات الوقود بدءاً من تحديد كميات بيعه للجمهور. لذلك، فما لم تتحرك الحكومة اليمنية وشركاؤها الآن، فمن المرجح أن تدفع الأوضاع اليمنيين العاديين إلى الكارثة.

## ٢ جوعى ويزدادون جوعاً

أفضت أزمة الوقود إلى ارتفاع مستويات الجوع، بما تسببت فيه من زيادات كبيرة في أسعار الغذاء. وقد كانت مستويات الجوع مرتفعة للغاية بالفعل، إذ ينام ١٠,٥ مليون جوعى كل يوم<sup>٤</sup>. وقد توصل مسح أجرته أوكسفام على السوق في يونيو / حزيران ٢٠١٤، إلى أن سعر الأرز زاد بنسبة ٧٣ بالمائة في المتوسط، منذ بدأت أزمة الوقود تضرب محافظة الحديدة الغربية الساحلية في أوائل العام. وفي الاحالات الأكثر حدة، أصبحت الأسرة التي كانت تدفع ٢٥٠ ريالاً يمنيًا (١,١٦ دولار أمريكي) لشراء كيلو أرز في أوائل العام، تدفع في يونيو / حزيران ٦٥٠ ريالاً (٣,٠٢ دولار) لشراء الكمية نفسها. وكشف المسح أيضاً عن أن سعر الدقيق زاد بنسبة ٤٩ بالمائة في المتوسط، بينما زادت أسعار الخضراوات بنسبة ١٠٠ بالمائة في بعض المناطق الريفية.

في يونيو / حزيران ٢٠١٤ التقى موظفون في أوكسفام بإبراهيم الذي يعيش مع زوجته وابنه مرقب (سنتين) في الحديدة. لم يعد بوسع إبراهيم أن يشتري أي احتياجات من الحانوت المحلي لأنه حصل منه بالفعل على أغذية بقيمة ٢٠,٠٠٠ ريال يمني (٩٣ دولار) بالدين خلال الشهرين الماضيين، ولم يعد أمامه الآن سوى الاعتماد على الصدقات في معظم الأحيان. يقول الرجل: "لم يعد المزارعون يعملون في حقولهم، لذلك لم أستطع أن أجد لي أي عمل، وأسرتي تموت." فقد إبراهيم، الذي أبلى الهزال جسمه، طفله في أبريل/ نيسان، وكان عمره شهر واحد. "لا يوجد سولار، فلم أستطع الذهاب إلى المستشفى ولم يستطع الطبيب أن يأتي إلى قريتنا بسبب أزمة

الوقود. لم يكن أحد قادرًا على الانتقال، بينما كان ابني يموت بين يدي بعد بضعة أيام من الإسهال. " كانت الدموع مملء عينيهِ وهو يحكي لنا كيف يبكي ابنه الذي ما زال حيًا من ألم الجوع كل يوم.

زارت أوكسفام ٢٠ أسرة في مناطق ريفية في الحديدية وحجة في مايو / أيار ٢٠١٤ للتعرف على آثار ارتفاع أسعار الغذاء، فكتشفت أن الأسر تضع نفسها في مخاطر جمة حتى تستطيع البقاء على قيد الحياة، إذ أوضحت ٤٠ بالمائة من الأسر أنها تستغني عن وجبات بشكل يومي، بينما تستغني ٣٥ بالمائة أخرى عن وجبات كل بضعة أيام.

وإذا عدنا إلى الورا، إلى ٢٠١١، عندما تسببت آخر أزمة وقود في ارتفاع الأسعار بنسبة ٥٠٠ بالمائة،<sup>٥</sup> فسئرى في الأزمة الحالية مؤشرًا كئيبيًا على الطريق الذي تسير فيه اليمن الآن. فوفق تقييم أجرته أوكسفام حينها في الحديدية، ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة ٦٠ بالمائة خلال تلك الأزمة. وأشار تقرير لبرنامج الأغذية العالمي إلى أن ٤٤ بالمائة من اليمنيين كانوا غير أمنين غذائيًا في أواخر ٢٠١١، مقارنة بـ ٣٢ بالمائة في ٢٠٠٩.<sup>٦</sup> أما اليوم، فما زالت مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، حيث تصل إلى ٤١ بالمائة.<sup>٧</sup> لذلك فإن أزمة وقود أخرى تُترك دون علاج من شأنها أن توقع الكارثة.

### ٣ ندرة المياه

"علينا أن نسير لأكثر من ساعة، حتى نصل إلى البئر، رغم أن مياهه قذرة". تلك كانت كلمات أمينة، وهي أم لثمانية أطفال، بينما كانت مرتحلة على ظهر حمارها. وأضافت: "الجو قانظ الحرارة الآن. حتى حمارنا يأبى قطع هذه المسافة." التقى فريق أوكسفام بأمينة في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ في قرية مهلب بالحديدية، التي فقد سكانها إمكانية الحصول على المياه من شبكة الأنابيب منذ أكثر من شهرين.

يذهب ١٢ بالمائة من استهلاك السولار في اليمن للمولدات المستخدمة في طلبات المياه، لري المحاصيل وتوفير المياه للاستهلاك المنزلي في المناطق الريفية.<sup>٨</sup> فمع الانخفاض الحاد في مستوى المياه الجوفية، يتعين استخدام المولدات لتشغيل الطلبات واستخراج المياه من مسافات عميقة، لري المحاصيل وتوفير مياه الشرب. ولكن، في ظل الارتفاع الحاد في أسعار السولار، لم يعد المزارعون قادرين على تشغيل مولداتهم، وأصبح على الأسر الريفية الآن أن تنتقل مسافات بعيدة، والانتظار لفترات أطول من أجل الحصول على المياه.

عادةً ما يتحمل النساء والأطفال عبء البحث عن المياه في اليمن. وكانت أوكسفام قد تحدثت، في مايو / أيار ٢٠١٤، مع نساء عند بئر في قرية جمنة بمحافظة حجة الساحلية الغربية، أوضحن أنه أصبح يتعين عليهن الانتقال إلى بئرين أو ثلاث قبل أن تعثرن على بئر عاملة، وعندما تعثرن عليها تجدن أمامها طوابير طويلة. كذلك تحدثت أوكسفام مع أطفال، أخبرنها بأنهم يتخلفون عن الذهاب إلى المدرسة للبحث عن الماء، والذي قد يستغرق فترة قد تصل إلى ست ساعات.

وحتى قيل أن تستفحل أزمة الوقود في اليمن، لم يكن بمقدور واحد من بين كل اثنين من اليمنيين الحصول على مياه شرب آمنة ونظيفة. وفي الوقت الحالي، تشهد أوكسفام تدهورًا متزايدًا في الوضع، حيث تواجه آلاف الأسر، التي كان بمقدورها، في العادة، النفاذ إلى مصادر مياه آمنة، مخاطر صحية متزايدة، إذ أصبح يتعين عليها اللجوء إلى آبار الري بحثًا عن الماء. ففي مايو / أيار ٢٠١٤، كانت الصنابير قد جفت في سبع قرى على الأقل في الحديدية، تاركة أكثر من ٣٠٠٠ أسرة بدون نفاذ إلى مياه شرب آمنة.<sup>٩</sup> وتواجه لجان المياه القروية الصعوبات نفسها التي يواجهها المزارعون، إذ لم يعد بمقدورها أن تشتري الكميات اللازمة من السولار لتشغيل طلبات المياه. وفي ثلاث قرى أخرى، تقطنها ١٢٦٦ أسرة، لم تعد المياه متوافرة سوى في أجزاء من القرية، أو لبضع ساعات يوميًا.

## ٤ لا يوجد إطار عمل للصدود

ينفق اليمن، حسب بيانات البنك الدولي، على دعم الوقود أكثر مما ينفق على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية مجتمعين.<sup>١٠</sup> وفي ظل ما تسببت فيه أزمة الوقود الحالية، وما نجم عنها من تضخم هائل، من صدمات متتالية للمجتمعات الريفية، لا تجد تلك المجتمعات نفاذاً مناسباً للخدمات الأساسية الكفيلة بحمايتها، أو شبكات أمان اجتماعي تتلقفهم عندما تحل الكارثة. ومع كل أزمة جديدة، يصبحون أقل قدرة على التأقلم، وأكثر عرضة للوقوع تحت خط الفقر.

فبالإضافة إلى نقص النفاذ إلى المياه النظيفة، لا يستطيع واحد من بين كل ثلاثة يمنيين أن يحصل على خدمات رعاية صحية كافية.<sup>١١</sup> ومعظم الأسر لا تحصل على أي دعم أساسي للدخل، كذلك لم يلتحق بالمدارس سوى ٦٢ بالمائة من الفتيات، و٧٤ بالمائة من الصبية.<sup>١٢</sup>

لذلك، فاليمن يحتاج إلى نظام حماية اجتماعية يؤدي دوره؛ بيد أن ذلك لا يعني البدء من الصفر. فقد استطاع اليمن، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية،<sup>١٣</sup> أن يحقق قفزات كبيرة في تحسين البنية التحتية الصحية والتعليمية. وذلك فضلاً عن أن شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية تقوم، من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية، بتقديم تحويلات نقدية إلى ١,٥ مليون مستفيد في شتى أنحاء البلاد.

وقد عملت أوكسفام مع صندوق الرعاية الاجتماعية، منذ ٢٠١١، وقامت في ٢٠١٢، بتوزيع تحويلات نقدية على ١٠٠,٠٠٠ أسرة من الأسر المدرجة على قائمة الصندوق. وكما هي الحال مع كل شبكات الأمان الاجتماعي، يواجه صندوق الرعاية الاجتماعية تحديات، بيد أن أوكسفام كانت شاهدة على نجاح نظام التوزيعات النقدية الذي يديره الصندوق في التعامل مع أصعب الظروف، كي يستطيع الحفاظ على تقديم تحويلاته، حتى إلى المناطق النائية في البلاد.

على أن برنامج الصندوق يعاني، للأسف الشديد، من نقص حاد في التمويل، أثر على انتظام التحويلات، ومنعه من الوصول إلى كل المعوزين. يبلغ نصيب صندوق الرعاية الاجتماعية من الإنفاق الحكومي ٠,٢ بالمائة فقط،<sup>١٤</sup> وهناك أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ طلب ما زالت على قائمة الانتظار. لذلك يجب زيادة حجم التحويلات بصفة عاجلة، لتوفير شبكة الأمان الاجتماعي التي تحتاجها الأسر حتى تستطيع الصمود.

## ٥ دعم التحول

امتدح المجتمع الدولي التحول السياسي في اليمن، في أعقاب الربيع العربي في ٢٠١١، بوصفه نجاحاً للمنطقة. على أنه في الوقت الذي وصلت فيه أزمة الوقود إلى ذروتها، يواصل المشرعون اليمنيون عملية كتابة دستور جديد للبلاد، وهي عملية لا ينبغي أن تخرج عن مسارها، ولكن أزمة الوقود تخلق مساحة لظهور الانقسامات السياسية، مما قد يمثل تهديداً حقيقياً بالفعل.

فبعد أن عانى اليمنيون من اضطرابات طال أمدها، وصل الوضع إلى ذروة الأزمة في ١١ يونيو / حزيران ٢٠١٤، حيث خرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع العاصمة اليمنية صنعاء، وحاولوا قطع الطريق المؤدية إلى المطار الدولي، مطالبين باستقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وفي ظل بعض المخاوف المتزايدة من الفساد والضعف الأمني، وانتهاكات حقوق الإنسان، تردد العديد من المانحين في تقديم التمويل للحكومة اليمنية الوليدة في ٢٠١١. ولكن البلاد خطت عدة خطوات، عبر عملية التحول، نحو المساءلة، وأصبح لديها الآن آلية لمراقبة تدفق المساعدات. كذلك يوفر إطار المساءلة المتبادلة<sup>١٥</sup> مستوى إضافياً من المساءلة، يستهدف التأكد من وفاء المانحين والحكومة اليمنية على حد سواء، بما وعدوا به. وفي ظل هذا الإطار كان للاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الريادة في الوفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم بتقديم المزيد من الدعم لليمن خلال عملية التحول.

ولكن، على الرغم من ذلك، فما زال هناك نقص هائل في المساعدات. فخطة الاستجابة الإنسانية

اليمنية المتضمنة في نداء الامم المتحدة للمانحين، لم تتلق حتى الآن سوى ٢٢ بالمائة فقط من التمويل المطلوب.<sup>١٦</sup> هذا فضلاً عن أن أصدقاء اليمن، وهم مجموعة من المانحين الذين ينسقون الدعم، قد وعدوا بتقديم ٨ مليارات دولار، لم يتم فعلياً تقديم سوى ٣٥ بالمائة منها فقط.<sup>١٧</sup> لذلك يتعين على المانحين أن يفوا بوعودهم بصفة عاجلة، حتى لا تصبح عملية التحول السياسي في اليمن الصحية التالية لأزمة الوقود. كذلك يجب إعطاء الأولوية لتوفير استثمارات قوية في الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، من أجل تحسين العلاقة بين المواطنين والدولة وتعزيزها، لما لذلك من أهمية خاصة في أوقات انعدام الأمن التي توضع فيها مشروعية الدولة في أقصى الاختبارات.

## ٦ الخلاصة

ظل المانحون والحكومة اليمنية يتحدثون، طيلة أكثر من عقد، عن الإصلاح المالي الحكومي، وكانت إعادة توجيه النفقات إلى الفئات الأكثر فقراً في اليمن حلاً متفقاً عليه؛ بيد أن التحرك في هذا الاتجاه كان بطيئاً. وذلك في حين يعاني ملايين اليمنيين من الجوع، ويشربون مياهاً غير آمنة للشرب، ويتساقطون بشكل متزايد في فجوات شبكة أمان اجتماعي غير مناسبة، إذ يتحملون العبء الأعظم في أزمة وقود جيدة.

ومع نفاذ صبر اليمنيين والتسييس المتزايد لأزمة الوقود، أصبحت تلك الأزمة تمثل تهديداً، لا للأسر في طول البلاد وعرضها فحسب، بل وللعملية السياسية نفسها التي بدأت تقوضها، وقد تصل بها إلى التوقف التام في نهاية المطاف.

إن مستقبل الأمن في اليمن سيصبح على المحك، ما لم تعالج الحكومة اليمنية والمانحون أزمة الوقود على الفور.

## توصيات

### على الحكومة اليمنية أن:

- تفي بالتزاماتها الواردة في إطار المساءلة المتبادلة، بتوفير الدعم الإنساني العاجل لليمنيين على الفور، وأن تضمن تقديم الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية، والتعليم، فضلاً عن معالجة مسألة استقرار الاقتصاد الكلي في البلاد.
- تعيد تخصيص موارد الدولة لسد الفجوات في نظام الحماية الاجتماعية، بوصف ذلك أولوية عاجلة، بما في ذلك الضخ الفوري للتمويل في صندوق الضمان الاجتماعي، من أجل الوصول بالتحويلات النقدية إلى كل الـ ٤٠٠,٠٠٠ المتقدمين بطلبات وما زالوا في قائمة الانتظار، وأن تضاعف مبالغ تلك التحويلات، وتضمن الحفاظ عليها خلال هذه الفترة الحرجة.
- تضمن أن تشمل عملية كتابة الدستور على احترام حق الجميع في الأمان الاجتماعي، ومستوى معيشي مناسب للصحة وللرفاه، كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).

### على المانحين وأصدقاء اليمن أن:

- يكفلوا وجود استجابة مناسبة وعاجلة لأزمة الوقود، تشمل تحويلات نقدية فورية للفئات الأكثر ضعفاً، من خلال معالجات أوجه القصور في خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، مع إعادة تخصيص المساعدات من المبالغ القائمة التي لم يتم إنفاقها بعد.
- الزيادة الفورية لحجم التمويل طويل الأجل والمخطط مسبقاً وكذلك الدعم الفني للحكومة اليمنية حتى تستطيع بناء نظام حماية اجتماعية يضمن حصول كل النساء، والرجال، والأطفال على نظام الدعم الذي يحتاجونه للصمود أمام صدمات مستقبلية.

UN OCHA (2014) 'Yemen Humanitarian Response Plan', <http://www.unocha.org/cap/appeals/humanitarian-response-plan-yemen-2014-2015>

IMF (2013) ' Republic of Yemen 2013 Article IV Consultation', <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13246.pdf>

C. Breisinger, W. Engelke and O. Ecker (2011) 'Petroleum Subsidies in Yemen: Leveraging Reform for Development', Washington: World Bank, <http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/1813-9450-5577>

*ibid.*<sup>٤</sup>

A. Clements (2011), 'Yemen: Fragile lives in hungry times', Oxford: Oxfam, <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/yemen-fragile-lives-in-hungry-times-142489>

*ibid.*<sup>٥</sup>

UN OCHA, *op. cit.*<sup>٦</sup>

C. Breisinger, W. Engelke and O. Ecker (2011) *op. cit.*<sup>٧</sup>

Oxfam (unpublished, 2014) 'Water Monitoring Survey: Al Hodeidah', June 2014<sup>٨</sup>

C. Breisinger, W. Engelke and O. Ecker (2011) *op. cit.*<sup>٩</sup>

UN OCHA, *op. cit.*<sup>١٠</sup>

UNICEF (2013) 'National Social Protection Monitoring Survey' June 2013<sup>١١</sup>

Social Fund for Development, <http://www.sfd-yemen.org/><sup>١٢</sup>

C. Breisinger, W. Engelke and O. Ecker (2011) *op. cit.*<sup>١٣</sup>

The Executive Bureau oversees the Mutual Accountability Framework : <http://www.ebyemen.org/en><sup>١٤</sup>

Financial Tracking Service, 'Yemen 2014: Total Humanitarian Funding', <http://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=emergencyDetails&appealID=1039><sup>١٥</sup>

Mutual Accountability Framework (2014) 'Status Report: Pledges and Reforms', March 2014, <http://www.ebyemen.org/StatusReportMutualAccountabilityFramework.pdf><sup>١٦</sup>



كتب هذه الورقة تشاد أندرسون. تتقدم منظمة أوكسفام بالشكر إلى ريتشارد ستانفورد، وجوناثان مازيلها، وإد كيرنز، وأمل العريقي، وريتشيل إيتشهولز على مساعدتهم في إنتاج هذه الورقة. تأتي هذه الورقة ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة يمكنكم مراسلة:  
[advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

هذا المطبوع محمي بموجب حقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: [policyandpractice@oxfam.org.uk](mailto:policyandpractice@oxfam.org.uk).

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under  
ISBN 978-1-78077-649-1 in June 2014.

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

## أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١٧ منظمة تعمل معاً في أكثر من ٩٠ دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، وبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أوكسفام أمريكا ([www.oxfamamerica.org](http://www.oxfamamerica.org))

أوكسفام أستراليا ([www.oxfam.org.au](http://www.oxfam.org.au))

أوكسفام في بلجيكا ([www.oxfamsol.be](http://www.oxfamsol.be))

أوكسفام كندا ([www.oxfam.ca](http://www.oxfam.ca))

أوكسفام فرنسا ([www.oxfamfrance.org](http://www.oxfamfrance.org))

أوكسفام ألمانيا ([www.oxfam.de](http://www.oxfam.de))

أوكسفام بريطانيا ([www.oxfam.org.uk](http://www.oxfam.org.uk))

أوكسفام هونغ كونج ([www.oxfam.org.hk](http://www.oxfam.org.hk))

أوكسفام الهند ([www.oxfamindia.org](http://www.oxfamindia.org))

أوكسفام إنترمون ([www.intermonoxfam.org](http://www.intermonoxfam.org))

أوكسفام أيرلندا ([www.oxfamireland.org](http://www.oxfamireland.org))

أوكسفام إيطاليا ([www.oxfamitalia.org](http://www.oxfamitalia.org))

أوكسفام اليابان ([www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp))

أوكسفام المكسيك ([www.oxfamexico.org](http://www.oxfamexico.org))

أوكسفام نيوزيلندا ([www.oxfam.org.nz](http://www.oxfam.org.nz))

أوكسفام نوبيا ([www.oxfamnovib.nl](http://www.oxfamnovib.nl))

أوكسفام كيبك ([www.oxfam.qc.ca](http://www.oxfam.qc.ca))

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات، أو زيارة موقعنا

[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org). البريد الإلكتروني: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

